قبل الجراحة

إما طلعة ولا طبعة

| د. وليد التنيب |

لنحاول أن ننظر للأحداث من زاوية مختلفة.

بداية، ليس هناك من يعارض أن أسعار السلع الأساسية قد ارتفعت وارتفاعها أصبح يمس شريحة كبيرة من المجتمع، وهذه الشريحة بالغالب هي من أوصل معظم النواب للبرلمان.

غالبية الاقتصاديين يعارضون موضوع إسقاط القروض ليس لعدم عدالة الموضوع وإنما للضرر الاقتصادي المتوقع من موضوع اسقاطها حتى أن البعض منهم لديهم قناعة أن الضرر الاقتصادي لإسقاط القروض يصعب إصلاحه وسيمتد ضرره لزمن طويل.

النواب بالبرلمان لديهم قاعدة انتخابية متضرّرة من ارتفاع الاسعار، وأفضل حل بنظر بعض النواب هو إسقاط القروض الاستهلاكية من أجل مساعدة المواطنين على مواجهة غلاء الأسعار، ونواب البرلمان ليسوا علماء بالاقتصاد، إنّما لديهم مستشارين هم من اقنعوهم بهذه الفكرة.

أما الحكومة فإن الحل كان بالانسحاب من الجلسة بالرغم من استعداد العديد من النواب للحوار من أجل الوصول لحل توافقي إلا أن الحكومة قرّرت الاستماع لرأي المستشارين لديها وانسحبت.

باختصار معظم الناجحين بالعالم ليسوا علماء إنما أحسنوا اختيار المستشارين.

مرئيات

أزمة الانسحاب... والخيارات المطروحة

| م. طلال منيزل العنزي |

بعد جلسة مجلس الأمة في تاريخ 10 /1، وما صاحبها من أحداث أدت إلى انسحاب الحكومة من الجلسة وعدم حضورها جلسة اليوم التالي. السؤال ما هي الخيارات المطروحة أمام الحكومة وما هو أقلها تكلفة سياسية عليها؟

السيناريو المتوقّع حسب القراءة الأولية للأحداث هو كالتالي؛ محاولة إقناع النواب برد قانون القروض إلى اللجنة المالية حتى تستمر الحكومة بالتعاون وحضور الجلسات، وهذا أعتقد شبه مستحيل لأن قضية القروض قضية شعبية من الدرجة الأولى ولا أعتقد أن أحداً من الأعضاء يتجرأ ويقف مثل هذا الموقف، والدليل كان هناك مجموعة من النواب على تنسيق مع الحكومة قبل الجلسة لمحاولة رد القانون، ولكن نتيجة للضغط الشعبي لم يستطيعوا تكملة التنسيق، وأصبحوا يهدّدون ويتوعّدون الحكومة في حركات مكشوفة للشعب الكويتي.

السيناريو الثاني، هو استقالة الحكومة وتشكيل حكومة برئيسها نفسه، وهذا الخيار لن يغير من المشهد شيئاً.

الخيار الثالث، هو استقالة الحكومة والاتيان برئيس وزراء جديد، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه، مَن هو رئيس الوزراء الجديد الذي يأتي ومعه العصا السحرية لفك طلاسم هذه الخلافات وهذه النزاعات.

الخيار الرابع، هو حل مجلس الأمة حلاً دستورياً وهذا الخيار مرهق للنواب ولا يحبذونه، ومرهق للشعب الكويتي كذلك، وأعتقد أن النواب سوف يحاولون لأقصى مدى حتى يتجنّبوا هذا الخيار.

الخيار الأخير، هو تعليق بعض مواد الدستور وحل المجلس حلاً غير دستوري وهذا تكلفته السياسية عالية جداً، إذ لا الوضع الإقليمي ولا المحلي مهيأ لمثل هذا الخيار.

ولكن ماذا عن خيار قد يكون هو الأنسب مما سبق جميعاً، وهو خيار حل مشاكل المواطنين وتحقيق رغباتهم وتحسين مستوى معيشتهم، ما هي الصعوبة في ذلك؟ ما هي المعجزة في إيجاد حل لقضية القروض؟ ما هو الشيء المستحيل الذي لا تستطيع الحكومة عمله حتى تحسّن من المستوى المعيشي لمواطنيها؟

أعتقد أن هذا هو أفضل وأسهل الخيارات المطروحة إذ انه لا يحمل أي كُلفة سياسية عالية ويرضي المواطنين ويزيد شعبية الحكومة ورصيدها.

أمّا أن تستمر الحكومة في رفض إسقاط القروض وعدم زيادة رواتب المواطنين وتزيد رواتب وزرائها فهذا غير مقبول.

الشعب يطالب بحل المشكلة الإسكانية، الحكومة تتبرّع لبناء مساكن لدولة أخرى، الشعب يطالب بتحسين مستوى الطرق، الحكومة تتبرع للدول الخارجية لتحسين طرقها.

سمو رئيس مجلس الوزراء.. رسالة مُحب ومُخلص للبلد وللنظام.. لا تساوموا على شعبكم ولا تضعوا أولوياته في ذيل القائمة أفضل وأنجح صفقة هي الصفقة التي مع شعبكم، كل الصفقات مع التجار أو المتنفذين أو الكتل السياسية هي فاشلة، ولن توصّلكم إلى أي نتيجة ضعوا أيديكم بأيدي شعبكم ولبّوا طموحاته وحقّقوا أمانيه، عندها سوف يسير المركب ويصل إلى برّ الأمان.

اللهمّ هل بلّغت اللهمّ فاشهد.

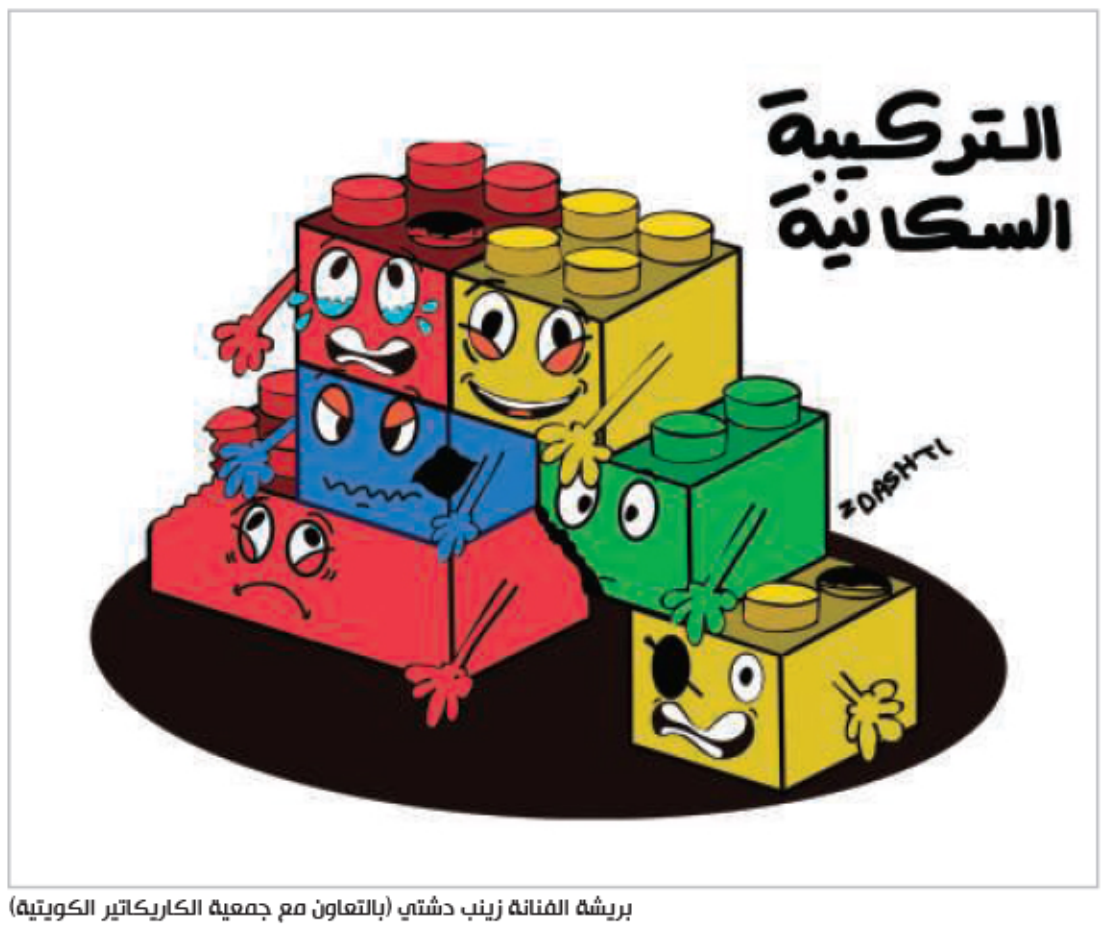

بريشة الفنانة زينب دشتي (بالتعاون مع جمعية الكاريكاتير الكويتية)

من عصر البراشيم إلى عصر السمّاعات

| حياة الياقوت |

مكتوباً بالطباشير على لوح الصف وقتَ الاختبارات، أتذكّر جيداً الحديث الشريف «مَنْ غشّنا فليس منا». كان الغش وصمة عار، ونشاطاً مرتبطاً بأولئك الطلبة «الكسالى»، المتمردين، الصعاليك. كان نشاطاً تمارسه شريحة هامشية لا يُتوقّع لها مستقبل باهر، بل لا يُتوقع لها مستقبل أصلاً. وكان مجترحوه -بوسائلهم المتواضعة مثل «البراشيم»- حريصين على إبقائه ضمن دوائرهم الخاصة درءاً للفضيحة.

يُكرّر الحديث الشريف ذاته على الطلبة اليوم، ولا يثير رهبة كبيرة فيهم، وأسفاه! بل صار العكس صحيحاً، مَن لا يغش، «فليس منا»؛ مَن لا يغش شخص غريب وجبان. نعم، صار الغش بطولة ومَفخرة، وسبباً للاندماج في مجتمع المراهقين، ووسيلة مرئية للتفوق.

لهذا نجد خطاباً حِجاجياً ينتشر بين الطلبة بل وأهليهم أحياناً؛ «هذه مساعدة»، «هذا تعاون»، «الكل يفعل هذا». ولي عنق الحقائق بهذه الطريقة حيلة قديمة لإسكات الضمير. كحيلةِ المرابين الذين نقل القرآن الكريم تسويغاتهم «... إنّما البيع مثل الربا...»، وكحيلة النمرود حين جابهه إبراهيم -عليه السلام- بحقيقة أن الله يُحيي ويُميت، فأسقط في يده، وجاء بموارية عقلية سمجة.

إعلاء الغش لم يحدث فجأة، بل هو نتاج فلسفة تعليمية ترى الطالب قرص تخزين يحتفظ بالمعلومات دون وعي أو ابتكار، فلسفة لا تستثمر في بناء المهارات وقدرات التفكير. وتشيء الطالب بهذه الطريقة اللاإنسانية تجعله لا يرى التعليم إلا بمنظور حسابي؛ فالشهادة مجرد ورقة توصله للتعليم الجامعي، ثم للوظيفة، وللوجاهة الاجتماعية طبعاً، وكل الوسائل مباحة في سبيل هذه الورقة. فينتج لدينا نظام تعليمي تشيع فيه ثقافة الغش التي تتمظهر بأشكال عدة: تفنُّن في تطويع التقنية بغرض الغش، شراء الواجبات والبحوث المدرسية، تسريب للاختبارات وبيعها، تهاون المسؤولين عن معاقبة الغشاشين والمغشوشين، بل انحدر الوضع حتى صار بعض المعلّمين يعمدون إلى تغشيش الطلبة في الصف جهاراً نهاراً، عياناً بياناً؛ يُضاف إلى هذا واقع اجتماعي يغفل معاقبة الغشاشين توقياً للحرج الاجتماعي، وانقياداً لثقافة «الفزعة». ثم زاد الطين بلة مع التحوّل إلى التعليم عن بُعد أثناء الجائحة، مما أفرز أفانين جديدة للغش، وصرنا نسمع عن أهلين هم مَن يغشّون أبناءهم بأنفسهم. لم يحدث هذا في غفلة بليل، بل هو وليد سنوات من غض الطرْف عن الغش الذي عشّش حينما أمِن العقوبة، وتحوّل إلى واقع لا يستنكف الناس منه.

ليست المشكلة في كون الغش يخرّج طلبة بمعارف ضحلة ومهارات متهافتة، فالمعلومات تُنسى والمهارات تتقادم. المشكلة أنه يخرّج جيلاً يعتنق منظومة قيم لا ترى غضاضة في الغش، بل تعدّه بطولة. منظومة مثل هذه قادرة على ابتلائنا بجيل يستحلّ الفساد -بكل ضروبه- ويراه أسلوب حياة. هنا جيل سيرث الأرض من بعدنا، فكيف ستكون الأرض؟

الغش ملّة واحدة، ولا تسويغ لأيّ شكل من أشكاله. مَن يَغش سيُغش. غداً تدور عليه الدوائر؛ سيتصدع بيته الذي يبنيه مهندس تحصّل على شهادته بمعونة الغش، وسيأتيه طبيب مَرَدَ على الغش فيُفقده عزيزاً، وسيأكل طعاماً فاسداً يتاجر به غشّاش، وسيدفع أثماناً باهظة لبضاعة مزيفة. ولن يجد مَنْ ينصفه لأن الغش سيكون الأصل، والفساد سيد الموقف، وما عداهما استثناء.

بين عصر «البراشيم» وعصر «السمّاعات» زمن ليس بطويل، لكن بينهما هوّة قيميّة سحيقة. هوّة سنعلم أنها رُدمت حينما يخجل الغشاش من فعلته ويتوارى منها. ولن يحدث هذا إلا بمنظومة عقابية جادّة تَزَعُ بالسلطان، ومنظومة أخرى تؤمن أن التعليم استثمار في بناء العقول لتولّد المعارف لا لتخزّنها.

رأي قلمي

شخص لا يُفوّت...!

| منى فهد عبدالرزاق الوهيب |

المصداقية العالية والانطباعات الجميلة ليست وصفة نحصل عليها ثم نرتاح، إنها حالة لا بد أن تكون موجودة معنا حينما نتحدث أو نستمع أو ننقل ما سمعناه أو شاهدناه.

الصدق سمة أساسية في بناء الثقة في مَنْ تُجالس وتتحدث معه ونقصد هنا بالصادق هو مَنْ يتحدث بالخبر المطابق للواقع من دون تحريف أو تهويل، فإذا كان المتحدث يخبر عن أمور يعتقد على نحو جازم أنها وقعت، والحقيقة أنها لم تقع، أياً كان اعتقاده في غير محله، فكلامه لا يوصف آنذاك بالصدق، لأنه لم يطابق الواقع، مثلاً عندما يتحدث أحد الجالسين عن موقف حدث مع زميله أو صديقه والمستمع يرشد ويوجه وينصح، وإن رجعنا إلى تاريخه لوجدنا أن مَنْ يدلي برأيه الناصح قد وقع في الموقف نفسه ولكنه لم يتصرّف بما قاله، كان سلوكه معاكساً ومناقضاً تماماً لما نصح به المتحدث حديثه لا ينسجم مع فعله، بل وخالف واقعه ولم يتحمل مسؤولية التأكد مما يقوله وينصح به ويوجه ويرشد غيره، فهو متناقض وكلامه يعاكس سلوكه، وعندما يقول شيئاً ويفعل شيئاً آخر فهو منافق وكاذب.

والطامة الكبرى عندما يحلم بأنه شخص مهم لكل مَنْ حوله، والكل يرغب بالتقرب منه وأنه شخص لا يفوّت، فيجلس بالمجالس ويُحدّث الناس بصيغة أن الكل يتهافت عليه والكل يريد خدمته، وتقديم الهدايا والعطايا له من كل حدب وصوب، وعندما ترجع لَمَنْ تحدث عنهم تجدهم مرغمين ومغصوبين على تقديم ما طلبه وليس مبادرة منهم، إما لأنه من الأرحام ويخافون القطيعة، أو شخص عزيز عليهم ويخافون فقده.

إن مصداقية الإنسان الذي يتحدث في المجالس عبارة عن سلسلة حلقات من عدد غير قليل من الدوائر الجميلة المغرية بشكلها وبريقها، وتلك الحلقات تختلف في غلظها وسماكتها وتعرجها المميز، وكل حلقة تمثل صفة أو جزءاً من شخصية المتحدث. تعلمون جيداً أن قدرة الناس على مناقشة الأفكار والمفاهيم وتبيّن مدى الصدق والكذب في الأخبار المنقولة منهم ومدى الصواب في الآراء محدودة، وكلما تدنّت مراتبهم المعرفية والثقافية زاد جهلهم وعجزهم عن القيام بذلك، قليل من المتحدثين مَنْ يتفحص الصورة الذهنية المنطبعة لدى مَنْ يُجالسه ويستمع إليه، لأن تلك الصورة هي المرجعية لدى المستمعين في التعامل مع كلام المتحدث، ومع ما هو صدق أو كذب أو غامض أو يثير الجدل.

عندما يطرح الإنسان موضوعاً لا بد أن يراعي الظروف المحيطة، لأنه مهما ملك من معلومات حول الموضوع الذي يتحدث فيه، ومهما ملك من البراعة في الأداء واستخدام مفردات اللغة.. فإن كل ذلك لا يُجدي شيئاً إذا لم يعتقد الناس أن المتحدث صادق موثوق، عارف بما يقول منزّه عن التحريف والتهويل والأهواء الشخصية.

من منّا لم يصادف في حياته هذه النوعية من الناس، التي تقول شيئاً وتفعل شيئاً آخر، ولا يحاول تعزيز مصداقيته أمام مَنْ حوله، ولا يمتلك الشجاعة الأدبية التي تساعده على الاعتراف بخطأ وقع فيه ولم تكن ردة فعله كما قالها وأخبر بها، رغم أن مَنْ يعترف بخطئه يترك انطباعاً متألقاً لدى الناس بأنهم يحصلون على توجيهات وإرشادات ونصائح من مصدر دقيق وموثوق.

M.alwohaib@gmail.com
@mona_alwohaib

أمّا بعد...

إسقاط العفو

| فهد عماش الجبري |

أثارت احداث جلسة مجلس الأمة يوم الثلاثاء الماضي لغطاً واسعاً وخلافاً أوسع بين مؤيد ومعارض، ففي ما يتعلق بالقانون المقترح «إسقاط القروض» والمُحال من اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة والتي تريد الحكومة إعادته للجان المختصة لمزيد من الدراسات وإيجاد الحلول البديلة التي تحقق العدالة والمساواة الاجتماعية، وألا يشوب هذا القانون أي ظلم أو جور اجتماعي.. وقد انتهت الجلسة للأسف بانسحاب الحكومة ورفع الجلسة وإعلان أحد النواب تقديم استجوابه لوزير المالية.

نواة أزمة الجلسة

لكي نعي ونفهم أصل قضية «إسقاط القروض» علينا أولاً أن نُقر بوجود حملة شعبية فعّالة ونشطة تطالب بإسقاط القروض منذ اكثر من 1498 يوماً، أيّ أن لها أكثر من 4 سنوات. لا يعرفها السياسيون إلا في حملاتهم الانتخابية، وهي اقرب ما تكون لقضية «البدون» وكفى بها تشبيهاً.

والغريب بالأمر أن خلال الشهر الماضي لم تكن قضية «اسقاط القروض» حديث الساحة، ولم نشهد أي تجمعات شعبية تطالب النواب بالالتزام بوعودهم في ما يخص هذه القضية، بل كان حديث الساحة وشغلها الشاغل هو قضية «العفو»، واما قضية «إسقاط القروض» فلم تبلغ مسامعنا إلا بعد أن تأخرت إجراءات «العفو».

ولاستيعاب المشهد أكثر فإن القانون المقترح «بإسقاط القروض» والذي تمت الموافقة عليه من اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة مع حزمة مقترحات بقوانين أخرى بتاريخ 15/12/2022، والتي بدورها قامت اللجنة بعد الموافقة عليه بإحالته إلى مجلس الأمة وإدراجه على جدول أعماله بتاريخ 10/1/2023 للتصويت عليه والبت فيه. في هذه الأيام (15/12) بدأ الحديث عن تأخر العفو يطفو ويظهر للعيان .. وهنا برز التصعيد وخلق أزمة برلمانية شعبية، قضية يحرجون فيها النواب وفي الوقت نفسه يكسبون فيها ود وتعاطف الشعب.. ولا يوجد أفضل من تبني قضية «إسقاط القروض» لتكون وسيلة مُبررة للوصول للغاية، وفي حال نجح المخطط، فحينها سيظهر بعض النواب بقلنسوة الحكماء المُريدين للتعاون وإعطاء الحكومة فرصة أخيرة والقبول بإحالته للجان المختصة لمزيد من الدراسة.. وحتماً وجزماً سيكون وأده في إحالته، وحينها سنقول «سلامة الاسفار».

Twitter: @Fahad_aljabri
Email: Al-jbri@hotmail.com

أموال الرجعان... بلا رجعة

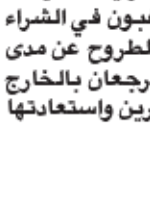

| محمد خالد المطوع |

ثار جدل مجتمعي بخصوص إعلان بورصة الكويت عن بيع ما يزيد على (30 مليون سهم) من أسهم بيت التمويل، والمملوكة للمدير الأسبق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فهد الرجعان.

وبنظرة قانونية فاحصة، نجد أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 في كتابها الحادي عشر - الفصل العاشر (التنفيذ الجبري على الأوراق المالية) قد نظم بيع الأسهم المحجوز عليها بأحد الطرق الآتية:

1) البيع خلال أنظمة التداول المعتادة لسوق الكويت للأوراق المالية وقواعده المنظمة.

2) البيع عن الطريق المزايدة حسب قواعد البورصة.

3) البيع عبر أي وسيلة تراها البورصة ملائمة.

والجدير بالذكر، أن البورصة قد اختارت الطريق الأول وهو بيع الأسهم من خلال أنظمة التداول المعتادة لسوق الكويت للأوراق المالية، وذلك عبر طرح الأسهم كافة خلال ثلاثة أيام تداول تبدأ من 15 /1 /2023 حتى 18 /1 /2023، ونعتقد بأن هذا المسلك يحقّق العدالة وتكافؤ الفرص بين المستثمرين الذين يرغبون بالشراء، لاسيما بأن طريق المزايدة لن يمكّن صغار المستثمرين الذين يرغبون في الشراء من المشاركة، ويبقى السؤال المطروح عن مدى إمكانية التنفيذ على أموال الرجعان بالخارج ، لا سيما المسجلة بأسماء آخرين واستعادتها بعد مرور كل هذه السنوات؟

الراي
يومية شاملة
www.alraimedia.com
تصدر عن
شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك
أسسها
جاسم مرزوق بودي
رئيس التحرير
وليد جاسم الجاسم

العنوان
القارضية المخازن
شارع محمد أبو القاسم
قطعة 1 - قسيمة 292
Address
Al-Ardiya area
Mohammed Abo Alqasim St.
Block 1 - Building 292
البدالة
222 44 500
@AlraimediaGroup Alrai.np

إدارة التحرير
مباشر إدارة التحرير Editorial Dir
22244601
البريد الالكتروني
E-mail: editor@alraimedia.com
فاكس إدارة التحرير Editorial Fax
22244638
إدارة الإعلان والتسويق
الإعلان Adv. & Marketing
22244500
البريد الالكتروني E-mail:
advertising@alraimedia.com

إدارة الإنتاج
الإنتاج Production Tel
22244662
البريد الالكتروني
E-mail: prod@alraimedia.com
الإدارة المالية
المالية Finance Tel
22244500
البريد الالكتروني
E-mail: acct@alraimedia.com

إدارة التوزيع والاشتراكات
مباشر الاشتراكات Subs Dir
22244562/3/4/5/8
مركز الاتصال Call center
22244571/2/3
البريد الالكتروني
E-mail: dist@alraimedia.com

مكتب القاهرة Cairo Office
شارع أمريكا اللاتينية
جاردن سيتي الدور الأول - شقة 7
Garden City - Latin American St. Building
No. 1 - 1st floor - flat No.7
هاتف Tel
(+202) 27926008 - (+202) 27926007
(+202) 27926009
فاكس Fax
(+202) 27926010
البريد الالكتروني
E-mail: alrainews@gmail.com

مكتب بيروت Beirut Office
شارع الحمراء
نزلة البريستول
سنتر أمين الطابق السادس
Al - Hamra St.
Amin Center - 6 Floor
هاتف Tel
(+9611) - 737962
فاكس Fax
(+9611) - 749867
البريد الالكتروني
Email: alrai.lb@dm.net.lb.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كتابها لا عن رأي الجريدة